العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

جائحة كورونا تزيد من عزيمة الإمارات على تحصين أمنها الغذائي

الشيخ محمّد بن زايد: نطمئن الجميع بشأن استدامة توفير الغذاء

تأثير وباء كورونا على مسالك إنتاج ونقل وتوزيع الأغذية عبر العالم، أمر وارد الحدوث خصوصا إذا طال أمد الجائحة. وهذا السيناريو هو ما أدركته دولة الإمارات بشكل مبكر وسارعت إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية استباقا لحدوثه وتوقيا من تبعاته، الأمر الذي أشاع حالة من الطمأنينة داخل المجتمع بشأن وفرة الأغذية، رغم الطبيعة الاستثنائية للظرف الحالي.

وفرة تبعث على الطمأنينة والأمان

أبوظبي – جدّد الشيخ محمّد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي طمأنة المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات بشأن وفرة الغذاء وحرص الدولة على تأمينه خلال الظرف الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا على مختلف بلدان العالم.

وقال في مداخلة له ضمن محاضرة انتظمت عن بعد بشأن موضوع الأمن الغذائي "نطمئن الجميع بأن عملية توفير الغذاء في دولة الإمارات مستدامة والأمن الغذائي أولوية قصوى بالنسبة للدولة".

واختارت دولة الإمارات العربية المتّحدة أن تجعل من تدعيم أمنها الغذائي جزءا أساسيا من استراتيجيتها المتكاملة في مواجهة فايروس كورونا، آخذة في اعتبارها احتمال مواجهة طويلة الأمد ضد الجائحة التي مسّت أغلب بلدان العالم ولا يُستبعد أن تطال آثارها السلبية عمليات إنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها.

مريم المهيري

كل أزمة تجعلنا أقوى وتعزز من قدراتنا

وقال ولي عهد أبوظبي في مداخلته ضمن المحاضرة التي نظّمها مجلس محمد بن زايد تحت عنوان "الأمن الغذائي في دولة الإمارات " وقدمتها مريم المهيري الوزيرة المسؤولة عن ملف الأمن الغذائي، إنّ منظومة الأمن الغذائي في دولة الإمارات أثبتت فاعليتها في ظل انتشار وباء كورونا حول العالم، مؤكّدة على مواصلة تعزيز هذه المنظومة من خلال قدرات ومبادرات نوعية لتمكينها من التعامل مع مختلف الظروف.

وكانت الإمارات قد سارعت مع انتشار فايروس كورونا في العالم إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستباقية لتأمين مخزونها الغذائي والحفاظ على النسق العادي لتزويد سوقها الداخلية بمختلف المواد الغذائية.

وتضمنت تلك الإجراءات إصدار قانون للمخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية بهدف تعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة ورفع الاحتياطي من السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف بما في ذلك حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

وعمليا شرعت الإمارات في تنفيذ خمس آليات لتعزيز منظومة الاكتفاء من الأغذية شملت التوسع في مشاريع الزراعة المستقبلية بالاعتماد على وجود بنية تحتية مؤهلة لزيادة الإنتاج الغذائي في الدولة، وتعزيز التكنولوجيا والزراعة المستدامة وأدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة لتطوير الصناعات الغذائية بإنتاج حوالي مئة ألف طن من الأغذية خلال ثلاث سنوات.

كما تضمنت الآليات اتباع برامج التوعية والترشيد في استهلاك الغذاء، بما يحقق وفرة السلع وتخفيض معدلات الهدر والتوسع في تمويلات القطاع المصرفي لمشاريع قطاع صناعة السلع الغذائية، إضافة الى زيادة التراخيص الممنوحة للمشاريع الصناعية والأنشطة التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن أبرز الخطوات المتخذة كذلك، توجيه شركات الطيران الوطنية بفتح خطوط للشحن الجوي لضمان تدفق السلع والمنتجات الغذائية والطبية.

وقال الشيخ محمّد بن زايد إنّه "رغم التحديات التي يواجهها العالم أجمع، ونحن جزء منه، فإن سلسلة الإمداد الغذائي في دولة الإمارات خلال هذه الظروف، بإذن الله تعالى، لم ولن تتأثر سواء كان في الإنتاج المحلي أو المخزون الاستراتيجي أو عبر الاستيراد من الخارج".

وتمّ خلال المحاضرة التي شارك فيها أيضا الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وعدد من المسؤولين المعنيين بملف الأمن الغذائي في الدولة، تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي الذي يمثل أولوية وطنية، وفاعلية منظومة الأمن الغذائي المتكاملة في دولة الإمارات ومرونتها في التعامل مع التحديات والأزمات وأهمية أن يسهم المجتمع في تعزيزها من خلال اتباع سلوكيات الشراء الصحيحة والمحافظة على الموارد وعدم هدرها، إلى جانب الاستفادة من التجارب والأزمات في اختبار مدى فاعلية أنظمة توفير الأغذية وجاهزيتها لمواجهة التحديات في مختلف الظروف.

وقالت مريم المهيري في محاضرتها إنّ "ملف الأمن الغذائي كان دائما من المواضيع الهامة لدولة الإمارات، موضحة أن مصدر الحصول على الغذاء في الدولة من قناتين مختلفتين هما الاستيراد والإنتاج المحلي. ونظرا لصعوبة الظروف البيئية في الدولة من حيث ندرة الماء وقلة المساحات القابلة للزراعة، فقد تمكنا على مدار السنوات الماضية من إنشاء البنية التحتية المناسبة لضمان استيراد جزء كبير من غذائنا".

وأشارت إلى أن معظم المواد الغذائية في دولة الإمارات تأتي من الاستيراد، وقد أنشئت خلال السنوات الماضية البنية التحتية المناسبة لضمان هذا الأمر وتأمين احتياجات أكثر من 200 جنسية تعيش في الإمارات.

وأضافت المحاضِرة قولها "إننا في دولة الإمارات استفدنا من التجارب السابقة وتعلمنا منها الكثير من الدروس. وبالتالي علينا دوما التفكير بأن كل أزمة تجعلنا أقوى وتعزز من قدراتنا المتعلقة بالأنظمة الغذائية".

وتعقيبا على ما ورد بالمحاضرة قال الشيخ محمد بن زايد في مداخلته إن ما قدمته الوزيرة مريم المهيري "من رؤية وطنية شاملة حول الأمن الغذائي في دولة الإمارات يدعو للفخر ويجعلنا نشعر بالأمان والاطمئنان والخير"، مضيفا "أن الأمن الغذائي منظومة متكاملة لا تتعلق بإنتاج الغذاء فقط إنما بثقافة التعامل معه.. لذلك فإننا نشدد على ثقافة ترشيد الاستهلاك والتخلي عن عادة الإسراف التي لا تتوافق مع تعاليم ديننا الإسلامي. فإذا كانت الزيادة والإكثار لفعل الخير فنحن ندعمه ونباركه أما إذا كانت للمباهاة فهذا غير مقبول. فثقافة المحافظة على مواردنا بمختلف أنواعها من مياه ومصادر غذاء وغيرها تعد جزءا أساسيا من استراتيجية الأمن الغذائي في الدولة".

وكانت قضية تأمين الغذاء والدواء قد أثيرت بقوة في دولة الإمارات، كما في سائر بلدان العالم، وذلك بسبب الظرف الحرج السائد في مختلف البلدان بفعل تفشي فايروس كورونا وما خلّفه من تأثيرات ضارة على مختلف نواحي الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. واتجهت الدولة نحو تجاوز الطابع التكتيكي والظرفي للمواجهة التي تخوضها ضدّ الجائحة وتحويلها إلى استراتيجية أوسع نطاقا وأبعد مدى استعدادا لأي ظرف طارئ قد يستجدّ مستقبلا.

وأثرت الدولة التي أظهرت حرصا على إضفاء طابع مستقبلي وبعد استشرافي على مختلف سياساتها، أن توجّه جزءا من جهدها ضمن استراتيجية استباق الأزمات والكوارث، نحو قضية تأمين الغذاء بشكل مستدام.

وتجلّى ذلك في سنّها تشريعا خاصّا بتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية مستكملة بذلك تجسيد التعهّد الذي قطعته قيادتها بمواصلة تأمين الغذاء والدواء لكل المواطنين والمقيمين على أرضها، في كلّ الظروف.

وقال الشيخ محمد بن زايد في وقت سابق "أريد أن أطمئن كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة أن دولة الإمارات قادرة على تأمين الدواء والغذاء إلى ما لا نهاية"، مؤكّدا على اعتبار "الدواء والغذاء خطا أحمر في دولة الإمارات يجب تأمينهما لأهلنا إلى ما لا نهاية بغض النظر عن أي تحديات سواء كورونا أو غيره".

مساعدات إماراتية لمرضى السرطان في حضرموت

حضرموت (اليمن) - شرعت هيئة الهلال الأحمر الذراع الإنسانية لدولة الإمارات في توزيع مساعدات غذائية على أهالي مرضى السرطان والعاملين في مراكز علاج المرض، بمحافظة حضرموت شرقي اليمن.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّ العملية تتضمّن توزيع أكثر من 1200 سلّة غذائية يبلغ وزنها الجملي حوالي 52 طنا في 13 مديرية بساحل حضرموت.

ونقلت عن حميد راشد الشامسي ممثل هيئة الهلال الأحمر في حضرموت قوله إن توزيع هذه المساعدات الإغاثية جاء في إطار دعم الأسر الأشد احتياجا، مشيرا إلى أن الهيئة تحاول التخفيف من معاناة الشعب اليمني في المناطق المحررة عبر تقديم الدعم الإنساني والإغاثي، والنظر بعين الإنسانية ومد يد العون لمرضى السرطان وذويهم.

وأكد الشامسي حرص الهلال الأحمر الإماراتي على استمرار تنفيذ هذه المشاريع الإنسانية بشكل مستمر في ظل الظروف التي يمر بها اليمن.

وتثابر الإمارات على تقديم المساعدات العاجلة لسكان العديد من المناطق اليمنية حيث بلغ عدد السلال الغذائية التي وزعها الهلال الأحمر الإماراتي في حضرموت منذ بداية العام الجاري أكثر من 13 ألف سلة تزن حوالي 840 طنا وتم توجيهها إلى أكثر من 65 ألفا من أفراد الأسر المحتاجة.

كورونا يحوّل العمال الأجانب في قطر إلى جيش من المتسوّلين

الدوحة - ترزح شريحة واسعة من العمّال الأجانب في قطر تحت وطأة التداعيات الثقيلة لجائحة كورونا التي أثّرت بشكل مباشر على أوضاعهم الهشّة أصلا وأدخلتهم في دوامة من المعاناة بسبب الفاقة الشديدة التي باتوا يعيشونها ويعجزون معها عن توفير الحدّ الأدنى من الضروريات اللاّزمة لاستمرار الحياة.

وتسود صفوف هؤلاء العمال المقدّر عددهم بمئات الآلاف وكانوا قد جلبوا خلال السنوات الأخيرة بشكل كثيف من بلدانهم مع فتح ورشات بناء منشآت كأس العالم 2022، مشاعر المرارة والخذلان بسبب تخلّي الدولة القطرية عن واجباتها تجاههم وتركهم يواجهون مصيرهم بعد أن أصبحت مواطن إقامتهم الجماعية بؤرا رئيسية لانتشار الفايروس بفعل ظروف الإقامة غير الملائمة والمفتقرة لأدنى مقوّمات الصحّة والسلامة.

ونقل تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية نماذج عن معاناة هؤلاء العمّال الذين باتوا مجبرين على التسوّل للحصول على الغذاء، في بلد شديد الثراء بفعل ما يجنيه من عوائد الغاز الطبيعي.

ووصف عمّال وافدون إلى قطر في شهادات أدلوا بها للصحيفة شعورا متزايدا باليأس والإحباط والخوف. وقال كثيرون منهم إنهم فجأة أصبحوا عاطلين عن العمل، ولا توجد طريقة أخرى لكسب لقمة العيش. ولفت آخرون إلى عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم واضطرارهم إلى التماس الطعام من أصحاب العمل أو من المؤسسات الخيرية.

وينقل تقرير الصحيفة عن عامل نظافة من بنغلاديش فقد وظيفته في مارس الماضي قوله "لم يعد لدي الكثير من الطعام. فقط بعض الأرز والعدس"، متسائلا "ماذا سيحدث عندما ينفد هذا الطعام".

ويوجد في قطر أكثر من 2 مليون عامل مهاجر، وهم اليوم معرّضون للإصابة بفايروس كورونا بعد أن أصبحت هذه الدولة الخليجية في مقدمة دول العالم من حيث ارتفاع معدلات الإصابة بالفايروس قياسا بعدد السكّان.

وازدادت مشقة العيش لدى العمال الوافدين بعد أن استطاعت الشركات من خلال توجيه حكومي في منتصف أبريل الماضي من وضع العمال في إجازة غير مدفوعة الأجر أو إنهاء عقودهم، بعد أن توقّفت أعمال تلك الشركات بفعل انتشار كورونا.

وقالت الحكومة القطرية إنه يجب الاستمرار في تقديم الطعام والسكن الذي عادة ما يتم ترتيبه من قبل أصحاب العمل، ولكن شهادات العمال تشير في بعض الحالات إلى أن هذا لا يحدث.

وقالت خبيرة تجميل فلبينية وصلت إلى قطر قبل شهرين إنها لم تتقاض سوى نصف أجرها وتم تسريحها الآن، موضّحة "يقول مديري إنه ليس لديه مال"، متسائلة "ماذا عن عائلتي في الفلبين.. إنهم بحاجة إلى أموالي. كيف سأحصل على الطعام.. لا يوجد أحد يعطينا طعاما".

ومن أكثر الأشخاص تضررا العمال العرضيون الذين لا يمتلكون عقود عمل تربطهم بمشغّل يمكن أن يوفّر لهم الطعام والسكن.

وراء مظاهر الفخامة الخادعة قصص لا تمحى من الألم والمعاناة

وقال عامل ديكور من بنغلاديش يعمل دون عقد إنه أصبح من دون عمل منذ منتصف مارس، مؤكّدا "لقد أنفقت كل مدخراتي. أقترض الآن المال من الأصدقاء والأقارب من أجل الطعام والإيجار. ومن الصعب جدا الاستمرار على هذه الحال".

كذلك تواجه عاملات المنازل أخطارا استثنائية حيث أخبرت مجموعة من عاملات نيباليات يعملن في منازل خاصة خلال النهار ويعُدن إلى غرفهن الخاصة بهن في الليل، إنّهن يعشن الآن في فقر مدقع بعد أن رفضن الانتقال للعيش مع العائلات التي يخدمنها، خشية الفايروس وإمكانية التعرّض إلى الاعتداء.

وقالت عاملات إنّ الشركة التي توظفهن بشكل مباشر أجبرتهن على التوقيع على ورقة تفيد بأنها لم تعد مسؤولة عن رواتبهن. ومنذ أوائل مارس تلقّت كل منهنّ ما يعادل حوالي 27 دولارا فقط.

وأعلنت الحكومة القطرية مؤخرا تخفيف القيود على المنطقة الصناعية وهي منطقة شاسعة تحوي معسكرات العمل والمصانع والمستودعات على أطراف العاصمة الدوحة، وكان قد تمّ إغلاق معظمها بالكامل بعد تفشي فايروس كورونا في مارس الماضي. وتعد المنطقة موطنا لمئات الآلاف من الرجال يعيشون في مساكن متهالكة ومكتظة. وتحرس الشرطة بصرامة جميع مداخلها المغلقة.

> **مئات الآلاف من العمال الأجانب باتوا عاجزين عن إيجاد الطعام بعد أن توقّف مشغّلوهم عن صرف مرتّباتهم**

وخصصت حكومة قطر قروضا بقيمة أكثر من 806 ملايين دولار للشركات لتستمرّ في دفع رواتب العمال في الحجر الصحي، لكن بعض هؤلاء العمال في المنطقة الصناعية أخبروا صحيفة الغارديان بأنهم أحيلوا على إجازة دون أجر.

ويقول عامل من الهند محاصر في المنطقة الصناعية لما يقرب من شهرين "قالت الشركة إنها لن تدفع لنا في أبريل، وسيعطوننا بعض المال لشراء الطعام، لكننا لم نحصل عليه. فقط أعطونا بيضا وبعض الزيت قبل بضعة أيام. وكان هذا كل شيء".